● أخبار قصيرة

توقيع إتفاقية تجنب الإزدواج الضريبي بين إيران وتنزانيا

تم التوقيع على مشروع إتفاقية بين البلدين إيران وتنزانيا لإزالة الإزدواج الضريبي على ضرائب الدخل ومنع التهرب الضريبي، بحضور سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في تنزانيا، من قبل السلطات الضريبية للبلدين.

وتم التوصل إلى مسودة إتفاقية بين حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة من أجل إلغاء الإزدواج الضريبي على ضرائب الدخل ومنع التهرب الضريبي بعد عقد اجتماعات تفصيلية للخبراء في دار السلام، عاصمة تنزانيا، بحضور حسين عبداللهي، المدير العام للمكتب القانوني والعقود الضريبية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ووليليام ام. موجا، القائم بأعمال مفوض إدارة تحليل السياسات بوزارة المالية في تنزانيا.

إيران وأفغانستان تتطلعان لتعزيز تعاونهما الزراعي

بحث وكيل وزارة الزراعة الأفغانية صدر أعظم عثماني، ومسؤول القسم الاقتصادي في السفارة الإيرانية في كابول غلام رضا نجاري، توسيع التعاون بين البلدين في مجال الزراعة.

وأشار عثماني، خلال اللقاء، إلى الاستفادة من تجارب إيران في القطاع الزراعي، وقال: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لديها العديد من الخبراء والتجارب في القطاع الزراعي، وينبغي على البلدان المتضررة من إنتاج وزراعة الخشخاش في أفغانستان التعاون مع المزارعين والترويج لزراعة البديل. من جانبه، أكد نجاري على التعاون الثنائي، وأشار إلى أن إيران كانت الدولة الأولى التي رحبت بحظر زراعة الخشخاش في أفغانستان وستواصل التعاون في هذا المجال.

صادرات إيران عبر بحر قزوين ترتفع ٢٠٪

أكد مدير شركة الملاحة البحرية في بحر قزوين على نمو صادرات المنتجات الزراعية عبر بحر قزوين بنسبة ٢٠٪، معلناً استعداد هذه الشركة لتصدير ونقل ٣٠٪ من المنتجات الزراعية والبستانية من خلال حاويات التبريد، في حال لاق ذلك استحسان المصدرين.

وأكد كامبيز جهانباني على عزم شركة الملاحة البحرية في بحر قزوين، بدعم من مجموعة الملاحة البحرية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، على المساهمة في تنمية الصادرات عبر بحر قزوين، وقال: نظراً للإعلان عن سياسة التنمية البحرية الشاملة وانخفاض تكلفة الشحن البحري بنحو ٤٠٪ مقارنة بالشحن البري، فاننا مستعدون لنقل ما يصل إلى ٣٠٪ من إجمالي صادرات المنتجات الزراعية والبستنة من المحافظات الشمالية إلى الوجهات التصديرية، وذلك في حال رغبة المصدرين.

مع استمرار قوات الاحتلال إطلاق النار على مناطق قريبة من المعابر

هل تهدف المساعدات الطائرة والعائمة لغزة عزلها عن واقعها الجغرافي؟

الوفاق/ وكالات

تدخل المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بـ"القطارة"، فلا تسد عطشاً ولا تنقذ حياة الصائمين من الموت جوعاً في شهر رمضان.

وفي ظاهرة تكررت خلال الفترة الأخيرة، تتعطل العديد من قوافل المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية أمام المعابر البرية بين قطاع غزة والحدود المصرية، مع استمرار قوات الاحتلال الصهيوني إطلاق النار على مناطق قريبة من المعابر.

تنكر قوات الاحتلال مسؤوليتها عن دخول مساعدات قليلة إلى القطاع عبر معبر رفح، ملقية بالمسؤولية على الجانب المصري، وترد السلطات المصرية بجاهزية القوافل لدخول معبر رفح، لتقديم الوجبات الساخنة للصائمين، والدفع بعشرات الأطنان من الأغذية والمواد الطبية والخيام لإنقاذ نحو مليوني شخص من الموت جوعاً، والعيش في العراء، في أجواء غير إنسانية.

إضعاف الدور المصري

قالت المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، إن المنفذ البحري يستهدف إضعاف الدور المصري في الفترة المقبلة، في إدارة الأزمة، حيث ترغب "إسرائيل" في البقاء في غزة، على خلفية الدعم السياسي والعسكري غير المحدود الذي قدمته الولايات المتحدة وحلفائها لمواصلة حرب الإبادة الجماعية التي ترتكبها تجاه شعب أعزل.

أكدت المصادر أن المنفذ البحري لن يتبادل الطرفان الاتهامات، دون السماح بدخول المساعدات الكافية، بينما تجهز الولايات المتحدة، منفذاً بحرياً تزعم أنه يستهدف التغلب على عدم مشكلة توصل المساعدات الإنسانية عبر المنافذ البرية.

تؤكد مصادر فلسطينية أن المنفذ البحري مشروع إسرائيلي، يعمق عزل غزة لعزلها عن واقعها الجغرافي، لتظل حبيسة منفذ تديره الحكومة المتطرفة في الكيان تعمل على تهجير الفلسطينيين من أرضهم بالقوة.

يمكن المحاصرين بغزة من الحصول على مساعدات تنهي سياسة الجوع خلال شهر رمضان، لحاجته تنفيذه إلى نحو ٦ أشهر لإقامة الجسر البري الرابط بين المنفذ العائم وساحل قطاع غزة.

كما قالت مصادر مصرية إن الاحتلال يصعد عدوانه لعرقلة الجهود المصرية والقطرية التي تبذل حالياً لإقرار هدنة مؤقتة، تعمل على وقف إطلاق النار وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع مقابل الإفراج عن أسرى محتجزين لدى الفصائل الفلسطينية بغزة.

تدفع الخلافات إلى تجديد مصر إتفاقاً مع عدة دول، يقضي بتوجيه المساعدات الغذائية العاجلة إلى قطاع غزة عبر الإسقاط المظلي من طائرات شحن عسكرية، على تجمعات السكان بالمناطق المنكوبة، برفح ووسط غزة، بينما يبقى شمال القطاع معزولاً تحت القصف المستمر لجيش الاحتلال.

يحول الإسقاط المظلي دون إدخال الوقود والغاز اللازم للطهي وتشغيل المرافق الحيوية، ويمنع دور المنظمات الدولية في حماية ووصول المساعدات إلى المحتاجين، ويمنح الفرصة لممارسة أعمال السلب والبلطجة، أثناء الإسقاط العشوائي للمساعدات، مع تحكم الجانب الصهيوني في تحديد النقاط التي تمر بها الطائرات لإلقاء حمولتها.

أكدت مصادر مصرية أن قوافل إسقاط المساعدات بالمظلات، ستجري خلال الساعات المقبلة، بدعم من دولة الإمارات وتشمل بقية المساعدات المخزنة الدولية بميناء ومطار العريش، التي لم تتمكن مصر من إدخالها للقطاع خلال الفترة الماضية، بينما صدرت أوامر سيادية بأن توجه مساعدات المنظمات الأهلية والمجتمع المدني المصرية إلى فقراء المصريين، خلال شهر رمضان بدلاً من غزة.

تجميع مليون "كرتونة رمضان"

تستهدف الحكومة تجميع مليون "كرتونة رمضان" لتقديم ٥ ملايين وجبة إفطار للمواطنين الأشد فقراً لمساعدتهم في مواجهة الغلاء الفاحش بأسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية.

> يحول الإسقاط المظلي دون إدخال الوقود والغاز اللازم للطهي وتشغيل المرافق الحيوية، ويمنع دور المنظمات الدولية في حماية ووصول المساعدات إلى المحتاجين، ويمنح الفرصة لممارسة أعمال السلب والبلطجة، أثناء الإسقاط العشوائي للمساعدات

أرجعت مصادر بلجنة التحالف الشعبي مع الشعب الفلسطيني، عدم قدرة مصر على إدخال المساعدات إلى الجائعين في غزة، إلى أن الكيان المحتل لا يشعر بأي ضغط عربي أو دولي، يجبره على التوقف عن قتل الفلسطينيين جوعاً وعطشاً.

وبينت المصادر أن الإنزال الجوي تدعمه الولايات المتحدة، وتوافق عليه "إسرائيل"، لأنه يسبب فتنة بين الجائعين الذين يتقاتلون من أجل الفوز به خشية الموت، ويحقق للصهاينة السيطرة على الأجواء والحدود، بما يمكنهم من تشديد الحصار على غزة، إلى ما لا نهاية.

أنهت سلطات ميناء العريش، الإثنين، إجراءات استلام ٢٧٣٧ طناً من المساعدات الغذائية والملابس والخيام والمعدات الطبية والتنظيف، أرسلتها جمعيات خيرية تركية إلى المنكوبين في غزة عبر فرق الهلال الأحمر التركي والمصري والفلسطيني.

كذلك اتفقت الفرق الثلاث على شحن المساعدات عبر طريق البر، لتجهيز ٥ آلاف وجبة ساخنة، للإفطار والسحور، على اللاجئين في رفح داخل قطاع غزة.

غزة تواجه خطر المجاعة

وفي السياق، حذرت الأمم المتحدة من مواجهة قطاع غزة خطر مجاعة جراء وجود عقبات هائلة تحول دون إيصال إمدادات الإغاثة، داعية المجتمع الدولي على لسان المتحدث باسم مكتب الشؤون الإنسانية، ينس لاركيه، إلى إعلان حالة الطوارئ وإغراق غزة بالمساعدات التي تحتاجها لإنقاذ أطفال غزة من الموت جوعاً.

على صعيد متصل، أعلن المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، في تصريحات صحافية، أن الإنزال الجوي لا يغني عن المساعدات عبر معابر قطاع غزة، محذراً من أن "قطاع غزة بات على وشك الدخول في مجاعة والأطفال هناك يموتون بسبب الجوع والعطش".

وقد أدى قطع دخول المساعدات بصفة مستمرة دون المعدلات التي طلبتها منظمات بالأمم المتحدة، بحد أدنى ٢٠٠ شاحنة يومياً، إلى انتشار المجاعة بين ١/٩ مليون إنسان، وشح في الوقود والمستلزمات الطبية اللازمة لتشغيل المستشفيات والمرافق المدنية، بما يشمل التابعة لوكالة غوث اللاجئين.

معتبرة «الحد من التضخم ونمو الإنتاج» الأولوية الأولى للحكومة

وزارة الاقتصاد: النهوض بمعيشة الشعب من خلال التحسين المستمر للمؤشرات

اعتبرت وزارة الاقتصاد بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، الحد من التضخم ونمو الإنتاج، الأولوية الأولى للحكومة في الخطط الاقتصادية، مؤكدة بأن استمرار النمو الاقتصادي وتحسن المؤشرات، سيؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية للشعب.

وأوضحت وزارة الاقتصاد والمالية، في بيان، إن الحكومة كرست كل جهودها لحل المشاكل الاقتصادية وإن تحسين المؤشرات الاقتصادية دليل على صحة هذا النهج.

وأضافت: لقد هدفت مجموعة السياسات النقدية والمالية للحكومة إلى خفض التضخم، ويمكن الإشارة في هذا الصدد الى سحب مكابح السيولة، التي تعد أحد أهم محركات التضخم، من ٤٢٪ إلى ٢٥٪.

ووفقاً لهذا التقرير، فان الحكومة هذا العام، بالإضافة إلى خططها السابقة للحد من التضخم، وتماشياً مع شعار العام "الحد من التضخم ونمو الإنتاج"، أقرت في اللجنة الاقتصادية خططاً وإجراءات تنفيذية في إطار ١٠ حزم، وغني عن القول أن العام الجاري (العام الإيراني بدأ في ٢١ آذار/ مارس ٢٠٢٣) بدأ بوضع تضخمي غير مؤات بسبب المشاكل التي حدثت في شتاء العام الماضي والقفز في سعر الصرف وتأثيرات حرب العملات التي ذكرت مراراً وتكراراً، وبلغ معدل التضخم في أبريل ٥٥/٥٪؛ لكن نتيجة لتركيز الحكومة على كبح التضخم، وصل هذا المؤشر إلى ٣٥/٨٪ في نهاية فبراير.

كما أنه بحسب آخر تقرير لمركز إحصاءات النمو الاقتصادي، فان خريف هذا العام بتسجيله ٥/١٪ مع النفط و٢/٥٪ بدون النفط، يكون قد واصل اتجاه النمو الإيجابي في المواسم الماضية. كما أنه في التسعة أشهر من العام الحالي بلغ النمو الاقتصادي مع النفط ٦/٧٪ وبدون النفط ٤٪، وهو نمو كبير مقارنة بالسنوات السابقة، ويعني ذلك أن معدل نمو الإنتاج في التسعة أشهر من العام الحالي ارتفع من ٤/٨٪ إلى ٦/٧٪.

وتؤكد إحصائيات البنك المركزي نفس الاتجاه، وإن كانت الأرقام مختلفة بسبب اختلاف بعض المعايير المقاسة. من أهم المؤشرات المؤثرة على عملية النمو مسألة الإنتاجية؛ وبحسب آخر تقرير لمنظمة الإدارة والتشغيل، ففي العام الماضي، من أصل نمو اقتصادي قدره ٤٪ تم تحقيق ٣/١٪ من الإنتاجية.

وبطبيعة الحال، فان استمرار التضخم فوق ٣٥٪ خلال السنوات الستة الماضية كان له بطبيعة الحال تأثير سلبي على معيشة المواطنين، والأرقام التي تم الحصول عليها من انخفاض التضخم نقطة بنقطة التي تم ذكرها لم تتمكن حتى الآن من إزالة الأثر. المرارة الناجمة عن التضخم المستمر في السنوات الأخيرة، وبالنسبة للحكومة ليست مؤاتية أيضاً؛ لكن هذه الأرقام تظهر انخفاضاً مستمراً في التضخم، وتتمثل جهود الحكومة في مواصلة هذا الاتجاه وخفض التضخم في العام المقبل.

إنعاش جزء كبير من الوحدات الاقتصادية المغلقة وشبه النشطة في الحكومة الثالثة عشرة (الحالية)، وتخفيض نسبة البطالة مؤشر على المسار الصحيح الذي يجري اتباعه الآن، بحيث وصل معدل البطالة إلى رقم أحادي في ٢٤ محافظة، وظل ثنائي الرقم في ٧ محافظات فقط، ووصل معدل البطالة في البلاد بأكملها إلى ٧/٦٪.

إصدار أكثر من ١/٥ مليون رخصة من خلال تسجيل الطلبات في بوابة التراخيص الوطنية وتنويع تمويل الإنتاج باستخدام القدرات الداخلية وتمويل القواعد المعرفية من سوق رأس المال وجذب رأس المال الأجنبي، تعد بعداً آخر من الأداء الاقتصادي للحكومة، والذي، إلى جانب تخصيص ميزانيات البناء بنسبة ١٠٠٪، يجعل المناخ المستقبلي واعداً.

إحتياطي الحبوب في إيران يفوق كل إحتياطيات العالم

أعلنت منظمة الأغذية والزراعة العالمية التابعة للأمم المتحدة "الفاو" عن إنتاج ٢١ مليون طن من الحبوب في إيران خلال عام ٢٠٢٣، وهو ما يعني أن احتياطي إيران من الحبوب يفوق احتياطيات كل الدول في العالم باستثناء ٦ منها.

وفي تقريرها الأول من سلسلة التقارير التي تحمل عنوان "آفاق المحاصيل والوضع الغذائي" لعام ٢٠٢٤، أعلنت منظمة الأغذية والزراعة العالمية التابعة للأمم المتحدة عن نمو بنحو ٢٪ في إنتاج الحبوب في إيران خلال العام الماضي.

وبحسب هذا التقرير، وصل إنتاج إيران من الحبوب عام ٢٠٢٣ إلى ٢١/١ مليون طن، بزيادة قدرها ٤٠٠ ألف طن مقارنة بالعام ٢٠٢٢. كما أفاد التقرير بأن إنتاج القمح في إيران وصل إلى ١٣/٥ مليون طن عام ٢٠٢٣ بزيادة قدرها ٥٠٠ ألف طن تعادل ٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢. وتظهر معلومات منظمة الأغذية والزراعة أن إيران كانت في المرتبة ١٣ كأكبر منتج للقمح في العالم في عام ٢٠٢٣.

إيران تحتل المركز التاسع بين أكبر منتجي الصلب بالعالم

أعلنت رابطة الصلب العالمية، في تقريرها الأخير، بأن إنتاج الصلب الإيراني في الشهر الأول من العام الجاري شهد نمواً ملحوظاً بنسبة ٣٩/٩٪ ليصل إلى مليونين و٦٠٠ ألف طن، وبذلك تكون إيران قد احتلت المرتبة التاسعة في تصنيف أكبر منتجي الصلب بالعالم.

وفي تقريرها الأخير عن "الإنتاج العالمي للصلب الخام" في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤، أعلنت رابطة الصلب العالمية بأن الإنتاج العالمي من هذا المنتج الاستراتيجي بلغ ١٤٨ مليوناً و١٠٠ ألف طن هذا الشهر، أي بنسبة نمو ١/٦٪ مقارنة بالعام الماضي.

وأظهر التقرير زيادة في كمية إنتاج الصلب في إيران وروسيا والهند وتركيا وكوريا الجنوبية واليابان على الرغم من انخفاض إنتاج شركات الصلب العالمية الكبرى. وأوضح التقرير بأن الزيادة الأكبر تتعلق بإيران وتركيا، اللتين شهدتا نمواً بنسبة ٣٩/٩٪ و٢٤/٧٪ على التوالي في الشهر الأول من عام ٢٠٢٤، تليها الهند بنسبة ٧/٣٪ وكوريا الجنوبية بنسبة ١/٥٪ وروسيا بنسبة ١/٢٪ واليابان بنسبة ٠/٦٪.